يوم الزراعة العربي

27 سبتمبر 2013م

الاستزراع السمكي والأمن الغذائي العربي

AOAD

www.aoad.org

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يصادف يوم السابع والعشرين من شهر سبتمبر من كل عام ذكرى ذات أهمية بالغة في مسيرة العمل العربي المشترك في القطاع الزراعي ، ففي مثل هذا اليوم من عام 1972م باشرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مزاولة مهامها كأول جهاز عربي معني بتطوير القطاع الزراعي وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 2635 الصادر بتاريخ 1970/3/11م.
وبالنظر إلى ما يرمز له هذا اليوم من دلالات ، تم اختياره فيما بعد ليكون يوما للزراعة في الوطن العربي تحتفل به المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنويا وتختار له موضوعا يكون شعارا لفعاليات هذا اليوم يرتبط ارتباطا مباشرا بقضايا التنمية الزراعة والأ من الغذائي العربي.

في هذا العام ، وقع الاختيار على موضوع:

(الاستزراع السمكي والأمن الغذائي العربي)

شعارا ليوم الزراعة العربي لعام 2013م

ويأتي اختيار هذا الموضوع انطلاقا من ارتباطه الوثيق بالمهام التي تضطلع بها المنظمة في متابعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025)التي أقرها قادة الأمة العربية في قمة الرياض عام 2007م ، ومتابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أطلقته القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت عام 2009م ، واعتمدت خطته الإطارية التنفيذية (2011- 2016) قمة شرم الشيخ التنموية : الاقتصادية والاجتماعية عام 2011م .

ويعتبر الاستزراع السمكي أحد المصادر الأساسية لتوفير البروتين الحيواني ذي القيمة الغذائية العالية , وبأسعار مناسبة وفي متناول الجميع هذا فضلاعن دوره في حماية المصايد وتدعيم المخزونات الطبيعية وتوفير فرص عمل ومصادر دخل إضافية للمشتغلين في هذا القطاع .

ما زالت إسهامات القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي في الدول العربية تختلف من بلدٍ لآخر حسب طبيعة هذا البلد أو ذاك ، فنهالك بلدان تعتمد في الأساس على إنتاجها النفطي وأخرى تركز على تجارة السلع والخدمات ويبقى إسهام القطاع الزراعي بما فيه الإنتاج الحيواني والسمكي دون المستوى المطلوب إذ لا يتجاوز في المتوسط نسبة 18% من الإنتاج المحلي الإجمالي . ولما كانت المصلحة تقتضي تنوع مصادر الدخل فإن إيلا ء هذا القطاع المزيد من الاهتمام أصبح ضرورة حتمية .

تعتبر الثروة السمكية في الوطن العربي مورداً مهماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها بعض الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية بخاصة في مجال البروتينات الحيوانية، وكذلك في توفير فرص العمل وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي .وعلى الرغم من أهمية المقدرات العربية من

الثروة السمكية العربية فإن جزءاً كبيراً منها ما زال غير مستغل ، كما أن تبادل منتجاتها بين الدول العربية ما زال محدوداً.

و تتوزع الثروة السمكية في الوطن العربي بين ثلاثة موارد هي :الموارد البحرية، والمياه الداخلية،و الاستزراع السمكي ،و تقدر أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها بما يناهز 22.4 ألف كيلو متر مقسمة على أربع مناطق رئيسية هي: منطقة السواحل العربية المطلة على المحيط الهندي وإقليم عدن، ومنطقة البحر الأحمر،ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الأطلسي.

الموارد السمكية التي تعتمد على مسطحات المياه العذبة أو الداخلية تتمثل في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية .وتقدر أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية بنحو 16.6 ألف كيلو متر في حين تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار منها 744.2 ألف هكتار توجد في العراق ومصر والسودان ، وتتواجد في عدد من الدول العربية إمكانيات استغلال مصادر مياه داخلية وهي :تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، وموريتانيا، واليمن .إلا أن استغلال الموارد الداخلية في أغلب هذه الدول يقتصر على استغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار وشبكة القنوات الرئيسية المتصلة بها، فضلاً عن البحيرات والمنخفضات الساحلية .وبالاضافة إلى الموارد السمكية السابقة ، توجد موارد أخرى في مناطق دلتا الأنهار ومصبات المياه العذبة على البحار والخلجان .كما أصبح الاستزراع السمكي في الفترة الآخيرة يمثل أحد المصادر المهمة للثروة السمكية، حيث بدأ ينتشر في الدول العربية مسهما بنحو25 % من الإنتاج العربي من الأسماك عام2012 م.

وبالرغم من أهمية الاستزراع السمكي في زيادة إنتاج الأسماك ودوره المتزايد على المستوى العالمي إلا أن مساهمته في إنتاج الأسماك في الوطن العربي تعتبر متواضعة نسبياً وينحصر بصفة رئيسية في مصر والتي تساهم بنحو 94 % من إنتاج المزارع السمكية في الوطن العربي. ويعزى ذلك إلى عدد من المحددات تتمثل أهمها في:

- نقص التمويل اللازم لقيام مشروعات متخصصة لاستزراع الأسماك والأحياء المائية.
- عدم إيلاء كثير من الحكومات الاهتمام اللازم بنشاطات الاستزراع السمكي، واقتصار جهودها على الصيد وتنمية المصايد الطبيعية.
- الأمراض والآفات التي تصيب الأسماك والأحياء المائية، والنقص الحاد في الكوادر المتخصصة في تشخيص وعلاج أمراض الأسماك.
- نقص الأعلاف السمكية المصنعة للأسماك المستزرعة.
- قلة المفرخات السمكية ذات الطاقات الإنتاجية العالية.
- قصور القوانين والتشريعات الناظمة لنشاط الاستزراع السمكي في العديد من الدول العربية.
- غياب السياسات المشجعة للاستثمار في الاستزراع السمكي.
- ضعف وسائل الإرشاد والتوعية وأنشطة بناء القدرات.

شكل (1) الأهمية النسبية للدول العربية في إنتاج الأسماك من الاستزراع السمكي لعام 2012م

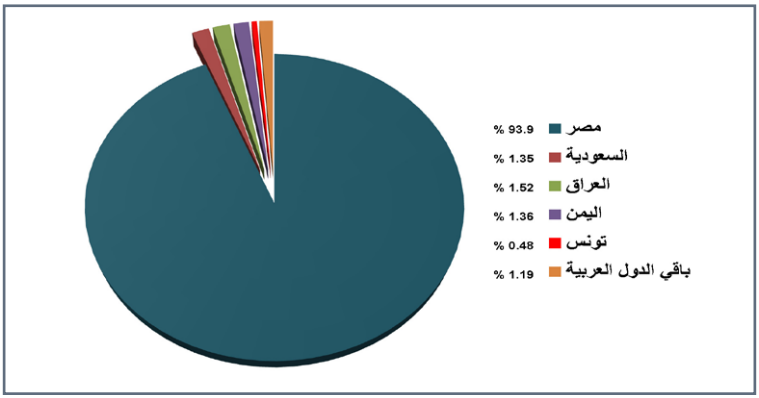

بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك عام 2012م نحو 156.7 مليون طن منها نحو 66.5 مليون طن (42.4 %) من الاستزراع السمكي، وبلغ إجمالي الإنتاج العربي من الأسماك عام 2012 نحو 4.2 مليون طن منها (1.1) مليون طن (25 %) ناتجة من الاستزراع السمكي، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك نحو 19.2 كيلو جرام في العام على مستوى العالم و نحو 11.2 كيلو جرام على المستوى العربي.

يعمل في قطاع الصيد والاستزراع السمكي على المستوى العالمي وعلى طول سلسلة القيمة نحو 180 مليون عامل يعولون نحو 540 مليون شخص.

شكل (2) تطور إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة (2005م 2012م)

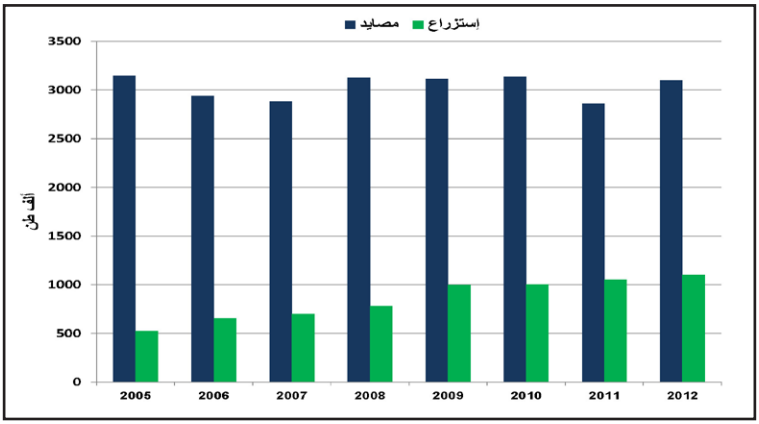

يساهم قطاع الاستزراع السمكي مساهمة كبيرة في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال:

1. الفوائد الغذائية من استهلاك الأسماك كمصدر مهم للبروتين الحيواني.
2. مصدر دخل العاملين في القطاع.
3. الآثار المباشرة وغير المباشرة على القطاعات الأخرى.
4. توليد إيرادات من التصدير والضرائب ورسوم الترخيص ورسوم الاستثمار الأجنبي في مجال الاستزراع السمكي وتربية الأحياء المائية.

تعتبر الأسماك من أكثر السلع الغذائية المتداولة في التجارة العالمية بعد الخضر والفاكهة، وقد بلغت صادرات الوطن العربي عام 2012م نحو (900) ألف طن بقيمة (2.45) مليار دولار وبلغ قيمة الفائض التصديري من الأسماك في الوطن العربي نحو (20.2) مليون دولار.

شكل (3) مساهمة الدول العربية المصدرة الرئيسية للأسماك في كمية صادرات الوطن العربي من الأسماك لعام 2012م

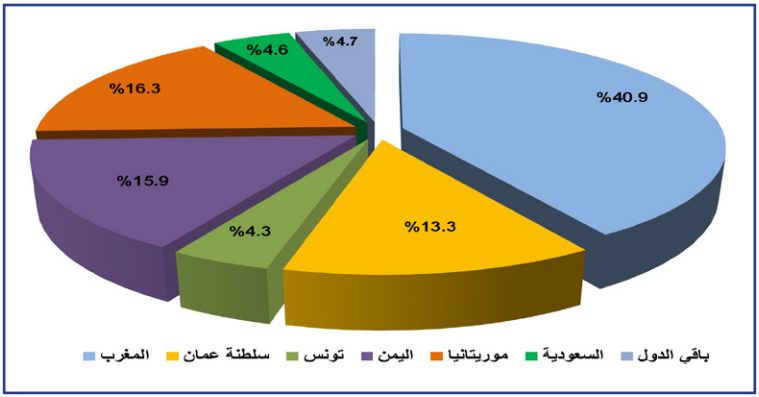

شكل (4) مساهمة الدول العربية المصدرة الرئيسية للأسماك في قيمة صادرات الوطن العربي من الأسماك لعام 2012م

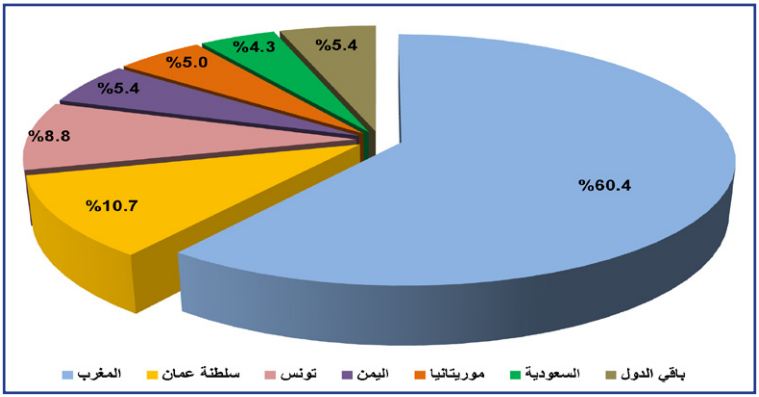

جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الاستزراع السمكي :

أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ إنشائها اهتماماً خاصاً بتنمية هذا القطاع على أسس صحيحة، وبذلت جهوداً مكثفة للمحافظة على الثروة السمكية من خلال البرامج والمشروعات التي تساهم في تطويرها وتنميتها. إدراكاً منها لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما قامت بتنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تستهدف تحسين أوضاع الأمن الغذائي وبما يحقق زيادة إنتاج وإنتاجية الغذاء ومنها الاستزراع السمكي الذي يعتبر أحد أهم الدعامات التي تساهم في المحافظة على المخزونات السمكية في الوطن العربي .

أحدثت المنظمة لجنة الأسماك والأحياء المائية بالقرار رقم (3) الصادر عن اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته (26) المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة 28-29 نوفمبر 2004. ويختص عمل هذه اللجنة بدعم جهود المنظمة وتطوير برامج عملها وأنشطتها لإحداث الروابط وتوثيق الصلات وتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المجالات ذات العلاقة بتنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي. كما أفردت المنظمة ضمن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025 برنامجاً لتطوير تقانات الثروة السمكية بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بإحداث البرنامج العربي للاستزراع السمكي بالمياه العذبة تنفيذاً إلى القرار رقم 35/7 م ت/2009 للمجلس التنفيذي في دورته (35) المنعقدة في مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة 27 - 2009/10/28 .

كما تم إحداث البرنامج العربي لتربية الأحياء المائية تنفيذاً للقرار رقم 41/11 م ت/2013) الصادر عن المجلس التنفيذي في دورته (41) والتي عقدت في مدينة تونس – الجمهورية التونسية يوم 2103/1/15م

إنجازات المنظمة في مجال تنفيذ المشروعات:

تضمنت الخطط السنوية للمنظمة على مجمل المشروعات التنموية الزراعية والسمكية وأفردت للقطاع السمكي جانباً من الأهمية حيث نفذت العديد من المشروعات القومية والقطرية في القطاع السمكي بشكل عام والاستزراع على وجه الخصوص والتي منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

1. مشروع الاستزراع السمكي في السودان.
2. مشروع استزراع المحاريات البحرية.
3. مشروع تكثيف الاستزراع السمكي في الأحواض.
4. مشروع تنمية الاستزراع السمكي.
5. مشروع تطوير الاستزراع السمكي الريفي.
6. مشروع تنمية المصايد الطبيعية في المسطحات المائية العربية.
7. تطوير وتنمية استزراع الأسماك والأحياء المائية.
8. تنمية مجتمعات صغار الصيادين والمنتجين.

9. مشروع تطوير الإحصاءات السمكية في الدول العربية.
10. مشروع تنمية الاستزراع السمكي في الريف العربي.
11. مشروع الدعم الفني لبناء القدرات في مجال الاستزراع السمكي البحري.
12. مشروع الاستزراع السمكي على نهر الليطاني بالجنوب اللبناني.
13. مشروع الاستزراع السمكي والإنتاج الزراعي في الريف العربي.

و في مجال الدراسات الخاصة بالاستزراع السمكي نفذت المنظمة:

1. دراسة مشروع الاستزراع السمكي بجمهورية السودان.
2. دراسة الأسس الفنية والاقتصادية لإنتاج مستلزمات تربية وصيد الأسماك.
3. دراسة الأسس الفنية والاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي البحري في الوطن العربي.
4. دراسة مشروع قومي تنفيذي للاستزراع السمكي في الوطن العربي.
5. حصر وتوثيق الكائنات البحرية الحية في الدول العربية.
6. القانون واللائحة الاسترشادية الموحدة للصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية على مستوى الوطن العربي.

كما قامت المنظمة بتنفيذ العديد من اللقاءات وحلقات العمل منها على سبيل المثال:

- حلقة عمل لمسئولي الثروة السمكية لمناقشة وثيقة مشروع قومي للاستزراع السمكي.
- حلقة العمل القومية لمناقشة البرامج البحثية وخطط العمل المشتركة في مجال الاستزراع السمكي.
- ورشة عمل حول النظم المطورة لزيادة إنتاجية المزارع السمكية.
- الاجتماع الدوري لمسئولي وخبراء بحوث ونقل تقانة الصيد السمكي في الوطن العربي.

وقدخصصت المنظمة جائزة سنوية لأفضل البحوث في مجال "تقانات تطوير إنتاج وتنمية الثروة السمكية". منذ عام 2010 يتنافس عليها الخبراء والباحثون من مختلف الدول العربية.